

بسم الله الرحمن الرحيم



المجلس التشريعي الفلسطيني

الدورة غير العادية الرابعة

الجلسة الأولى - الاجتماع التاسع عشر

المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة

يوم الثلاثاء 31 / 8 / 2010م

قرار رقم (1245/ غ.ع. 1/4)

المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته الأولى — الاجتماع التاسع عشر المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة يوم الثلاثاء الموافق 31/8/2010م.

أخذاً بعين الاعتبار:

- تقرير اللجنة السياسية حول بدء المفاوضات المباشرة مع الاحتلال

- نقاش الأخوات والإخوة أعضاء المجلس.

يقرر:

أولاً: قبول تقرير اللجنة السياسية حول بدء المفاوضات المباشرة مع الاحتلال مع التعديلات بالإجماع.

ثانياً: إقرار توصيات تقرير اللجنة السياسية حول بدء المفاوضات المباشرة مع الاحتلال لتكون كالتالي:

1. التأكيد على أن شعبنا غير ملزم بنتائج تلك المفاوضات العنيفة التي تصب في تصفية القضية الفلسطينية.
2. تحذير حركة فتح من مغبة التورط في استمرار المفاوضات مع الكيان الصهيوني لأن هذا يعني وضعها بقائمة الذين باعوا القضية الفلسطينية، وندعوها إلى عدم إعطاء مزيد من الوقت للكيان الغاصب لفرض مزيد من الأمر الواقع على الأرض في الضفة الغربية وخاصة في القدس ومحيطها.

3. دعوة حركة فتح لمراجعة سياسية وفكرية جادة لعملية التفاوض، وجدواها الحقيقية، حتى لا تكون غطاءً لممارسات الاستيطان والتهويد الصهيونية-عملية بناء الحقائق على الأرض، وإعطاء الأولوية لإعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية من أجل بلورة الخيار البديل في مواجهة الخطط والمشاريع الصهيونية.
4. دعوة جماهير شعبنا الفلسطيني في الأرض المحتلة والشتات للخروج في مظاهرات غضب رفضاً لتصفية القضية الفلسطينية ورفعاً للغطاء عن عباس ومفاوضيه الذين وصل بهم الحد إلى أن يكونوا خطراً على الشعب الفلسطيني ومستقبل قضيته.
5. ندعو جماهير الأمة العربية والإسلامية إلى هبة شعبية من أجل المسجد الأقصى الذي بات على شفا التهويد بفعل ممارسات الاحتلال من جهة وبفعل المفاوض الفتحاوي من جهة أخرى.
6. ندعو فصائل الشعب الفلسطيني بما في ذلك فصائل منظمة التحرير إلى إصدار موقف موحد رافض لنهج التقرير ومؤكداً على ثوابت الشعب الفلسطيني، كما ندعوهم إلى تعرية قرار ما يسمى بمنظمة التحرير الداعي إلى التفاوض باعتباره لا يمثل إلا الموقعين عليه، كما ندعوهم للانسحاب مما يسمى باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.
7. مطالبة جامعة الدول العربية إلى تحمل مسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية وإلى سحب أي غطاء تقدمه للمفاوض الفتحاوي باعتباره لا يمثل الشعب الفلسطيني، كما ندعوهم إلى العودة إلى الشعب وممثليه الحقيقيين عند اتخاذ قراراتهم.
8. مطالبة الدول العربية بتحمل مسؤولياتها في تحرير فلسطين التي ضاعت واحتلت أمام أعينهم أثناء ولايتهم على القضية الفلسطينية كما ندعوهم إلى دعم الشعب الفلسطيني في مقاومته ضد الاحتلال.
9. دعوة فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة إلى تفعيل العمل المسلح ضد الكيان الصهيوني الغاصب وقطعان المستوطنين رداً على بدء المفاوضات المباشرة غير الشرعية.

د. أحمد بحر
النائب الأول
لرئيس المجلس التشريعي

د. محمود الرمحي
أمين سر
المجلس التشريعي